القمـــة العالميـــة
لمجتمـــع المعلومـــات
جنيف 2003 – تونس 2005

1 ديسمبر 2003
الأصل: بالإنكليزية

[ورقة غير رسمية مقدمة من فريق تسهيل العمل المعني بمشروع إعلان المبادئ

بنـــاء مجتمـــع المعلومـــات: تحد عالمي في الألفيـــة الجديدة

[ملحوظة: الوثيقة بأكملها بين قوسين معقوفين]

ألف – رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات

1. **نحن ممثلي شعوب العالم وقد اجتمعنا في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات**، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع غايته الناس ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة [وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان].

نص بديل 1.[1] **نحن ممثلي شعوب العالم وقد اجتمعنا في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات**، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع غايته الناس كافة ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكّن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من المبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. *ونقرر كذلك إيلاء الاحترام الكامل والتأييد للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.*

2. **والتحدي الذي نتصدى له** هو تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، وهي استئصال الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال؛ وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وذلك سعياً لزيادة السلم والعدل والرخاء في العالم. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها، على نحو ما جاء في إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ وتوافق آراء مونتري، وغيرها من نواتج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

3. **ونؤكد من جديد** عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة واعتماد بعضها على البعض والترابط فيما بينها، بما في ذلك الحق في التنمية،[المنصوص عليه في إعلان فيينا]، [وارتباطها مع][. ونؤكد من جديد أيضاً]

[1] النص المقدم من فريق تسهيل العمل يرد داخل إطار كنص بديل. أما النص المكتوب بحروف مائلة فهو مأخوذ من الوثيقة DT/6 Rev.1. وأي نص لا يرد داخل إطار هو النص الوارد في DT/6 Rev.1.

مبادئ المجتمع الديمقراطي والحكم الرشيد [على جميع المستويات] وسيادة القانون، [في الشؤون الدولية كما في الشؤون الوطنية]، والتنمية المستدامة.

نص بديل 3. **ونؤكد من جديد** عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية *وعدم قابليتها للتجزئة والترابط فيما بينها*، بما في ذلك الحق في التنمية، المنصوص عليه في إعلان فيينا. *ونؤكد من جديد أيضاً أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك الحكم الرشيد على جميع المستويات يعتمد بعضها على البعض ويعزز بعضها بعضاً. ونقرر كذلك تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية كما في الشؤون الوطنية.*

4. **[ونؤكد من جديد،** كما ورد في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير؛ وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستيقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية. والاتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي. وهو محور مجتمع المعلومات. وينبغي لكل فرد في كل مكان أن تتاح له الفرصة للمشاركة، ولا ينبغي استبعاد أحد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات.][2]

نص بديل 4. **[ونؤكد من جديد،** *كأساس جوهري لمجتمع المعلومات* وكما ورد في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير؛ وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستيقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية. والاتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي. وهو محور مجتمع المعلومات. وينبغي لكل فرد في كل مكان أن تتاح له الفرصة للمشاركة، ولا ينبغي استبعاد أحد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات.]

5. **[ونؤكد من جديد كذلك،** كما ورد في المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً، وأن الفرد يخضع في ممارسته حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.][3]

نص بديل 5. ***سوف نعمل على تدعيم مجتمع معلومات يسود فيه احترام الكرامة الإنسانية. ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بالأحكام ذات الصلة***، من المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، *بما في ذلك ما جاء فيها من* أن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً، وأن الفرد يخضع في ممارسته حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

5 مكرراً وتمشياً مع روح هذا الإعلان فإننا نجدد تعهدنا بدعم مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

تحذف الفقرة 5 مكرراً

6. **ونقر** بأن العلوم لها دور مركزي في تطوير مجتمع المعلومات. فالكثير من العناصر المساهمة في بناء مجتمع المعلومات إنما هي حصيلة خطوات التقدم العلمي والتقني التي تحققت بفضل تبادل نتائج البحوث.

6 مكرراً **ونعترف** بأن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي بؤرة تقدم البشرية ومساعيها ورفاهها. وعلاوة على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً هائلاً على جميع مظاهر الحياة تقريباً. كما أن سرعة تقدم هذه التكنولوجيات تكشف عن فرص جديدة كلياً لبلوغ مستويات أرفع من التنمية. وقدرة هذه التكنولوجيات على تذليل العديد

[2] اقتراح على أساس مشاورات غير رسمية بدون التوصل إلى اتفاق نهائي.

[3] اقتراح على أساس مشاورات غير رسمية بدون التوصل إلى اتفاق نهائي.

من العقبات التقليدية، وخصوصاً ما يتعلق باختصار الزمن والمسافات، تجعل من الممكن ولأول مرة في التاريخ تسخير إمكانات هذه التكنولوجيات لصالح الملايين من الناس في جميع أرجاء المعمورة.

7. **وندرك** أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تستخدم كأدوات وليس كغاية بحد ذاتها. وفي الظروف المؤاتية يمكن أن تكون هذه التكنولوجيات وسيلة جبارة تزيد الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادي وتدعم خلق فرص العمل وإمكانية الاستخدام وتحسين نوعية الحياة للجميع. وبمقدورها أيضاً تعزيز الحوار بين الناس والأمم والحضارات.

8. **وندرك أيضاً تمام الإدراك** أن منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات ليست موزعة توزيعاً متساوياً في الوقت الحاضر سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو في داخل المجتمعات. ونحن ملتزمون كل الالتزام بتحويل هذه الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية في متناول الجميع، وخصوصاً في متناول أولئك المعرضين للتخلف عن الركب ولمزيد من التهميش.

9. **ونحن ملتزمون** بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة. وإننا ندرك أن الشباب هم القوى العاملة في المستقبل وأنهم في طليعة مبتكري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أوائل الذين يبادرون إلى اعتناقها. ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعي قرارات. ويجب أن نركز تركيزاً خاصاً على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من الاستفادة كاملاً من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة احترام حقوق الطفل وضمان حمايته ورفاهه في سياق تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها.

10. **ونؤكد** أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة التي ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصراً فاعلاً رئيسياً فيه. ونحن ملتزمون بالعمل على أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرارات. وتحقيقاً لذلك ينبغي لنا تعميم منظور المساواة بين الجنسين في كل مجال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مطية لبلوغ هذه الغاية.

11. ولدى بناء مجتمع المعلومات سوف نخص بالاهتمام الاحتياجات الخاصة لدى الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، بمن فيهم المهاجرون والأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون، والعاطلون عن العمل والمحرومون، والأقليات والجماعات الرحّل. ولسوف نراعي أيضاً الاحتياجات الخاصة لدى كبار السن ولدى الأفراد المعوقين.

12. **ونحن مصممون تصميماً راسخاً** على تمكين الفقراء، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية وفي المناطق الحضرية المهمشة، من النفاذ إلى المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لدعم جهودهم للخلاص من براثن الفقر.

13. وفي إطار تطور مجتمع المعلومات، يجب توجيه اهتمام خاص إلى الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية والعمل على صون تراثهم وإرثهم الثقافي.

14. **ونواصل** توجيه اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة التحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون [والبلدان والأقاليم الخاضعة للاحتلال] والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تثير تهديدات خطيرة للتنمية، كالكوارث الطبيعية [والاحتلال الأجنبي].

يمكن الاحتفاظ بالقوسين المعقوفين في الفقرة 14 انتظاراً لمزيد من المفاوضات.

15. **ونقر** بأن بناء مجتمع معلومات جامع يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وإذ ندرك أن بلوغ الهدف الطموح الذي يصبو إليه هذا الإعلان – ألا وهو سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع – سوف يتطلب التزاماً قوياً من جميع أصحاب المصلحة، فإننا ندعو إلى التضامن الرقمي، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

[2 مكرراً ليس في هذا الإعلان ما يجوز تفسيره على أنه ينتقص من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو أي صك دولي آخر أو قوانين وطنية، أو يتناقض معها أو يقيدها أو يبطلها.]

انتظاراً لرأي قانوني غير رسمي من الخدمات القانونية في الأمم المتحدة، يتم إما حذف الفقرة كلها أو حذف عبارة "أو صك دولي آخر أو قوانين وطنية".

باء – مجتمع معلومات للجميع: مبادئ أساسية

16. **لقد وطدنا العزم** على سعينا لضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونوافق على أنه ينبغي لمواجهة هذه التحديات أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً لتحسين سبل النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى المعلومات والمعارف، ولبناء القدرات؛ ولزيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولإنشاء بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ ولتطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولتشجيع التنوع الثقافي واحترامه؛ [وللاعتراف بدور وسائط الإعلام؛] ولمعالجة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؛ ولتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. ونوافق على أن هذه هي المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع.

يحذف القوسان المعقوفان في الفقرة 16.

1) دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

17. تضطلع الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بدور هام وبمسؤولية كبيرة في تطوير مجتمع المعلومات، وكذلك في عمليات صنع القرارات حسب الاقتضاء. وبناء مجتمع معلومات غايته الناس هو جهد مشترك يتطلب التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة. [وتؤدي وسائط الإعلام دوراً خاصاً في مجتمع المعلومات].

حذف القسم الموجود بين قوسين معقوفين في الفقرة 17.

2) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس جوهري لمجتمع معلومات جامع

18. إن التوصيلية عامل تمكيني محوري في بناء مجتمع المعلومات. ويشكل النفاذ الشامل، في كل مكان وعلى أساس منصف وبتكلفة معقولة، إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها (بما في ذلك النفاذ إلى الطاقة المحركة) وإلى الخدمات البريدية، واحداً من التحديات في مجتمع المعلومات ويجب أن يكون هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين في بناء هذا المجتمع [وفقاً للتشريعات المحلية في كل بلد].

نص بديل 18. إن التوصيلية عامل تمكيني محوري في بناء مجتمع المعلومات. ويشكل النفاذ الشامل، في كل مكان وعلى أساس منصف وبتكلفة معقولة، إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحداً من التحديات في مجتمع المعلومات وينبغي أن يكون هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين في بناء هذا المجتمع. *ويتم كذلك كفالة النفاذ إلى الطاقة المحركة والخدمات البريدية وفقاً للتشريعات المحلية في كل بلد.*

19. إن توفر بنية تحتية متطورة من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، تكون مكيفة لمراعاة الظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة، وتستغل على نطاق أوسع إمكانات النطاق العريض وغيره من التكنولوجيات المبتكرة حيثما أمكن، من شأنه أن يزيد سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان وأن يعزز رفاه جميع الأفراد والمجتمعات والشعوب.

20. وينبغي وضع سياسات توفر مناخاً مؤاتياً من الاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات وتنفيذ هذه السياسات بحيث لا تؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات فحسب وإنما تسمح أيضاً بالوفاء بالتزامات الخدمة الشاملة في المناطق التي لا تنجح فيها ظروف السوق التقليدية. ومن شأن إنشاء نقاط لنفاذ الجمهور في المناطق المحرومة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أماكن مثل مكاتب البريد والمدارس والمكتبات ودور المحفوظات، أن يكون وسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات التي يوفرها مجتمع المعلومات.

3) النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

21. إن قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف والمساهمة فيها مسألة أساسية في مجتمع معلومات جامع.

22. ومن الممكن تعزيز وتبادل المعارف على الصعيد العالمي لأغراض التنمية وتدعيمها بإزالة الحواجز التي تعترض سبيل النفاذ المنصف إلى المعلومات لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية والتعليمية والعلمية وبتيسير النفاذ إلى المعلومات المشاع، بما في ذلك من خلال التصميمات العالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة.

23. يمثل ثراء ميدان المعلومات المشاع عنصراً ضرورياً لنمو مجتمع المعلومات وتحقيق منافع متعددة مثل تثقيف الجمهور، وتوفير فرص العمل الجديدة، والابتكار وتوفير فرص التجارة وتقدم العلوم. وينبغي تيسير النفاذ إلى المعلومات المشاع لدعم مجتمع المعلومات كما ينبغي حمايتها من سوء استغلالها. وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية، وذلك لدعم الحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات.

24. ويمكن تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف من خلال إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي توفرها مختلف نماذج البرمجيات، بما فيها البرمجيات مسجلة الملكية والمفتوحة المصدر والمجانية وذلك لزيادة المنافسة ونفاذ المستعملين وتنوع الاختيار ولتمكين جميع المستخدمين من وضع الحلول التي تفي بمتطلباتهم. والنفاذ إلى البرامجيات بتكلفة معقولة ينبغي أن يعتبر عنصراً هاماً في مجتمع للمعلومات جامع حقاً.

25. ونسعى إلى تعزيز النفاذ الشامل إلى المعارف العلمية على أساس تكافؤ الفرص أمام الجميع واستحداث المعلومات العلمية والتقنية ونشرها، بما في ذلك مبادرات النفاذ المفتوح من أجل النشر العلمي.

4) بناء القدرات

26. ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات واقتصاد المعارف والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما. ومحو الأمية وتوفير التعليم الابتدائي للجميع من العوامل الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع يولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات التي تنفرد بها الفتيات والنساء. ونظراً لاتساع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى أخصائيين في المعلومات على جميع المستويات، فإن عملية بناء القدرات المؤسسية جديرة بعناية خاصة.

27. وينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والمجموعات المحرومة والضعيفة.

28. إن مواصلة التعليم وتعليم البالغين وإعادة التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، وغير ذلك من الخدمات الخاصة، كالطب عن بعد، يمكنها أن تسهم جوهرياً في زيادة قابلية التوظيف وأن تساعد الناس على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة. وتعتبر التوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة مبادئها من بين الركائز الأساسية في هذا المجال.

29. ويتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

29 مكرراً إن العمل الطوعي[، عندما يتم بالتساوق مع السياسات الوطنية والثقافات المحلية،] يمكن أن يكون أحد الأصول القيّمة للارتقاء بقدرة الناس على استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استخداماً منتجاً وعلى بناء مجتمع معلومات جامع.

تنقل الفقرة 29 مكرراً إلى مشروع خطة العمل.

30. ولتحقيق التنمية المستدامة لمجتمع المعلومات لا بد من تدعيم القدرة الوطنية في البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفضلاً عن ذلك، فإن الشراكات، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، في مجالات البحوث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتصنيع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنتاجها وتسويقها، شراكات ذات أهمية حاسمة في تعزيز بناء القدرات والمشاركة الشاملة في مجتمع المعلومات. ويفتح تصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آفاقاً واسعة لتكوين الثروات.

31. إن تحقيق طموحنا المشترك، ولا سيما للبلدان النامية، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، للتمتع بالعضوية الكاملة في مجتمع المعلومات، والاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة، يعتمد إلى حد كبير على زيادة بناء القدرات في مجالات التعليم والدراية التكنولوجية والنفاذ إلى المعلومات، وهي جميعاً من العوامل الرئيسية في تحديد درجة التنمية والقدرة على المنافسة.

5) بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

32. [إن تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل [أمن الشبكات والمعلومات و]التصديق وصون الخصوصية وحماية المستهلك، شرط أساسي مسبق لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر ترويج ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم، في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، تعزيز الأمن وضمان حماية البيانات والخصوصية [علاوة على تجنب إقامة حواجز تعترض سبل النفاذ والتجارة]. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وأن تحترم جوانب مجتمع المعلومات ذات التوجه الإنمائي.

نص بديل 32. إن تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل *أمن الشبكات والمعلومات* والتصديق وصون الخصوصية وحماية المستهلك، شرط أساسي مسبق لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين مستعملي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر ترويج ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم، في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، تعزيز الأمن وضمان حماية البيانات والخصوصية *مع تعزيز النفاذ والتجارة في الوقت نفسه*. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وأن تحترم جوانب مجتمع المعلومات ذات التوجه الإنمائي.

33. وإذ نعترف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي لجميع الأمم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإذ نشير إلى القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإننا ندرك أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد تستعمل في أغراض لا تتسق مع الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تنال من سلامة البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر بأمنها [في المجالات المدنية والعسكرية على حد سواء]. ومن الضروري منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات في أغراض إجرامية وإرهابية [، بما يتسق مع الحاجة إلى المحافظة على حرية تدفق المعلومات] [وفقاً للنظام القانوني لكل بلد].

نص بديل 33. وإذ نعترف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي لجميع الأمم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا ندعم أنشطة الأمم المتحدة التي تحول دون إمكانية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض لا تتسق مع

الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تنال من سلامة البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر *بأمنها*. *ومع احترام حقوق الإنسان*، فمن الضروري منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات في أغراض إجرامية وإرهابية.

34. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.]

نص بديل 34. الرسائل الاقتحامية مشكلة هامة ومتزايدة للمستعملين والشبكات وللإنترنت برمتها. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.

6) البيئة التمكينية

35. لا بد لمجتمع المعلومات من بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة رئيسية في الحكم الرشيد.

36. إن سيادة القانون، واقترانها بوجود سياسة داعمة شفافة تشجع المنافسة وتكون محايدة تكنولوجياً ويمكن التنبؤ بها، وبوجود إطار تنظيمي يعبر عن الواقع الوطني أمر جوهري لبناء مجتمع معلومات غايته الناس. ويتعين على الحكومات التدخل عند الاقتضاء لتدارك مواطن القصور في السوق، وللحفاظ على المنافسة النـــزيهة واجتذاب الاستثمار وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ولتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية، ولخدمة الأولويات الوطنية.

37. إن توفر بيئة دولية دينامية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، لا سيما في مجالات التمويل والديون والتجارة، إضافة إلى مشاركة كاملة وفعالة من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرار عالمياً، كل هذه الأمور عناصر حيوية تستكمل جهود التنمية الوطنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن تحسين التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة أن يسهم مساهمة كبيرة في فعالية هذه الجهود الإنمائية.

37 مكرراً إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل هام يمكّن من تحقيق النمو من خلال ما توفره من مكاسب في الكفاءة وزيادة في الإنتاجية، لا سيما في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد تنطوي تنمية مجتمع المعلومات على أهمية للنمو الاقتصادي المرتكز على قاعدة عريضة سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وينبغي تعزيز المكاسب التي تتحقق على صعيد الإنتاجية مؤيدة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات المطبقة على مختلف القطاعات الاقتصادية. والتوزيع المنصف للمزايا يسهم في استئصال الفقر وفي التنمية الاجتماعية. والسياسات الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتمكن المنشآت، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أن تدخل التغييرات اللازمة لكي تجني ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستكون على الأرجح أكثر السياسات نفعاً.

38. [حماية الملكية الفكرية عنصر هام من أجل تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات. ومن المهم أيضاً لمجتمع المعلومات إقامة توازن منصف بين حماية الملكية الفكرية من جهة واستعمالها وتقاسم المعارف من جهة أخرى. و[يتعين] السعي لتحقيق هذا التوازن من خلال الحماية والمرونة في اتفاقات الملكية الفكرية وينبغي مواصلة السعي لتحقيقه. وتيسير المشاركة المجدية من جانب الجميع في قضايا الملكية الفكرية، من خلال بناء الوعي وبناء القدرات، جانب أساسي في مجتمع المعلومات الجامع.][4]

نص بديل 38. حماية الملكية الفكرية عنصر هام من أجل تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات. ومن المهم أيضاً لمجتمع المعلومات إقامة توازن منصف بين حماية الملكية الفكرية من جهة واستعمالها وتقاسم المعارف من جهة أخرى. *ومن المهم مواصلة السعي لتحقيق هذا التوازن من خلال الحماية والتقييدات في اتفاقات الملكية الفكرية*. وتيسير المشاركة المجدية من جانب الجميع في قضايا الملكية الفكرية، من خلال الوعي وبناء القدرات، جانب أساسي في مجتمع المعلومات الجامع.

[4] ذكرت بعض الوفود أن الحاجة لا زالت قائمة إلى إجراء مزيد من المشاورات بشأن هذا النص.

39. أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة في مجتمع المعلومات هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. ونحن نرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ونشجع المجتمع الدولي على مساندة التدابير ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ظل مبادرات من هذا القبيل وكذلك التدابير المرتبطة بجهود مماثلة في مناطق أخرى. ويسهم توزيع ثمار النمو المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استئصال الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة.

40. وتوحيد المقاييس هو إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على وضع واعتماد مقاييس دولية. كما أن وضع مقاييس مفتوحة وقابلة للتشغيل البيني وغير تمييزية وتدفعها قوى الطلب، وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين والمستهلكين، هو عنصر أساسي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة انتشارها وتيسير النفاذ إليها بتكلفة معقولة، خاصة في البلدان النامية. وترمي المقاييس الدولية إلى توفير بيئة يستطيع فيها المستهلكون النفاذ إلى الخدمات في شتى أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تدعمها.

41. ينبغي إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق الصالح العام ويتفق مع مبدأ الشرعية، ومع الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

42. [ونلتزم باتخاذ خطوات لمنع وتحاشي أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في البلدان المعنية أو تعوق رفاههم، بما في ذلك تمتعهم بمزايا مجتمع المعلومات.]

يمكن الاحتفاظ بالقوسين المعقوفين في الفقرة 42 انتظاراً لمزيد من المفاوضات.

43. واعترافاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير طريقة عملنا تغييراً مضطرداً، فمن الأمور الأساسية توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية وملائمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحترم معايير العمل [الدولية] [الأساسية].

نص بديل 43. واعترافاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير أساليب عملنا تغييراً مضطرداً، فمن الأمور الأساسية توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة وصحية وملائمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحترم معايير العمل.

44. [وقد تطورت الإنترنت لتصبح مرفقاً عالمياً متاحاً للعامة وينبغي أن تشكل إدارتها قضية مركزية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وآمناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.

إزالة القوسين المعقوفين من الفقرة 44.

45. وتنطوي إدارة الإنترنت على مسائل التقنيات والسياسات معاً. وقد ظل القطاع الخاص يؤدي دوراً هاماً في تطوير الإنترنت [في المجال التقني] وينبغي أن يستمر في أداء هذا الدور.

[نص بديل 45. تنطوي إدارة الإنترنت على مسائل تقنية ومسائل تتعلق بالسياسة العامة على السواء. وقد ظل القطاع الخاص يؤدي دوراً هاماً في تطوير الإنترنت، وينبغي أن يواصل أداء دور هام على الصعيدين التقني والتجاري.]

نص جديد بديل 45. تشمل إدارة الإنترنت مسائل تقنية ومسائل تتعلق بالسياسة العامة على السواء: *أ) وقد ظل القطاع الخاص يؤدي دوراً هاماً في تطوير الإنترنت في الميدانين التقني والاقتصادي معاً، وينبغي أن يواصل أداء هذا الدور الهام؛* *ب) ينبغي أن تكون السلطة السياسية على قضايا السياسة العامة المحلية المتصلة بالإنترنت حقاً سيادياً للدول.*

46. ينبغي أن تكون السلطة السياسية على قضايا السياسة العامة المتعلقة بالإنترنت حقاً سيادياً للبلدان.

نص بديل 46. تضطلع الدول بالحقوق والمسؤوليات في قضايا السياسة العامة المتصلة بالإنترنت على الصعيد الدولي. وينبغي تنسيق هذه القضايا من خلال المنظمات الدولية الحكومية والدولية ذات الصلة والملائمة. وينبغي الشروع في عملية دولية حكومية للتدبر داخل إطار الأمم المتحدة ليكون ذلك جانباً من جوانب القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

47. [ينبغي تنسيق المسائل المتعلقة بالإنترنت ذات الطبيعة الدولية التي تتصل بالسياسات العامة:

بدائـــل:

أ) بين الحكومات والأطراف الأخرى المهتمة.

ب) من خلال/من جانب المنظمات الدولية الحكومية الملائمة داخل إطار الأمم المتحدة.

ج) على أساس دولي حكومي حسب الاقتضاء.

د) من خلال/من جانب المنظمات الدولية الملائمة.

هـ) من خلال منظمات دولية ملائمة تتفق عليها جميع الأطراف.]]

تحذف الفقرة 47.

7) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: منافعها في جميع جوانب الحياة

48. ينبغي أن يكون الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية. وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية ومنع الكوارث والثقافة واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. كذلك ينبغي أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إشاعة أنماط مستدامة للإنتاج وللاستهلاك وفي خفض الحواجز التقليدية، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الجميع للنفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية بطريقة تتسم بمزيد من الإنصاف. وينبغي أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة وأن تكون مكيفة للاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة، وأن تدعم التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي أن تؤدي السلطات المحلية دوراً رئيسياً في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها.

8) التنوع الثقافي والهوية الثقافية، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

49. التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات. ومن شأن تعزيز وتأكيد الهويات الثقافية المتنوعة واللغات المختلفة والحفاظ عليها، كما جاء في الوثائق المتفق عليها ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، أن يدعم إثراء مجتمع المعلومات.

50. ويجب إعطاء أولوية عالية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه مع إيلاء الاهتمام اللازم إلى تنوع مصادر الأعمال الإبداعية والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين. ومن الضروري تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى – التربوية أو العلمية أو الثقافية أو الترفيهية –بلغات وأنساق متنوعة والنفاذ إليها. كما أن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية أو الإقليمية يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والهامشية.

51. إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على تسخير التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة.

9) [[تنمية] وسائط الإعلام]

9) وسائط الإعلام

52. [إن وجود وسائط إعلام [مستقلة وتعددية وحرة] [وفق النظام القانوني لكل بلد] تقوم على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان [وخاصة المادتان 19 و29 منه] أمر حاسم في أي عملية لإنشاء مجتمع المعلومات. [وينبغي أن يتاح للأفراد ووسائط الإعلام النفاذ إلى المعلومات المتاحة]/[وحرية النفاذ إلى المعلومات واستعمالها من أجل إحداث المعارف وتراكمها ونشرها من المبادئ الهامة لمجتمع المعلومات.] [وينبغي تشجيع تعددية المعلومات وتنوع ملكية وسائط الإعلام]. سيتواصل الدور الهام لوسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها في مجتمع المعلومات، وينبغي أن يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات دور داعم في هذا الصدد. [وتقع المسؤولية عن صياغة معايير مهنية وأخلاقية في ميدان الصحافة على المهنيين في مجال وسائط الإعلام.]]

نص بديل 52. ونؤكد من جديد التزامنا بمبادئ حرية الصحافة وحرية المعلومات وكذلك بمبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع في وسائط الإعلام، وهي عناصر جوهرية في مجتمع المعلومات. ومن الأمور الهامة في مجتمع المعلومات حرية التماس المعلومات وإذاعتها واستعمالها لإحداث وتراكم ونشر المعلومات. وينبغي تشجيع وسائط الإعلام على استعمال المعلومات استعمالاً ينم عن الشعور بالمسؤولية. وتؤدي وسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها دوراً هاماً في مجتمع المعلومات، وينبغي أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً داعماً في هذا الصدد. ونؤكد من جديد ضرورة تقليل حالات عدم التوازن في وسائط الإعلام الدولية.

10) الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

53. ينبغي لمجتمع المعلومات أن يحترم السلم وأن يدافع عن القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة واحترام الطبيعة.

54. وإننا نقر بأهمية الأخلاق لمجتمع المعلومات، الذي ينبغي أن يرعى العدالة وكرامة الإنسان وقيمته. وينبغي توفير أقصى حد ممكن من الحماية للأسرة لتمكينها من أداء دورها الحاسم في المجتمع.

55. ينبغي أن يراعى في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [وخلق المحتوى] احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين، بما في ذلك الخصوصية الشخصية والحق في حرية الفكر والضمير والدين [تمشياً مع الصكوك الدولية ذات الصلة.]

نص بديل 55. ينبغي أن يراعى في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق المحتوى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للآخرين بما في ذلك الخصوصيات الشخصية والحق في حرية التفكير والضمير والدين تمشياً مع الصكوك الدولية ذات الصلة.

56. [ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تمنع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض سيئة، مثل الأعمال [الإجرامية] بدوافع العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب [وتشويه صورة الأديان] وما يتصل بها من أشكال التعصب والكراهية والعنف، وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما فيها اشتهاء الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.]

نص بديل 56. ينبغي لجميع العناصر الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تمنع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض سيئة مثل الأعمال *غير المشروعة* بدوافع العنصرية والتمييز العنصري *وكراهة الأجانب* وما يتصل بها من التعصب والكراهية والعنف وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما فيها اشتهاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.

11) التعاون الدولي والإقليمي

57. إننا نسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جهودنا لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولدعم المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان. إن مجتمع المعلومات عالمي الطابع في جوهره، ومن ثم لا بد من تدعيم الجهود الوطنية، بإقامة تعاون دولي وإقليمي فعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

58. ولكي يتسنى بناء مجتمع معلومات عالمي جامع، سوف نعتمد على [إيجاد وفعالية تنفيذ] [فعالية تنفيذ ما هو قائم والسعي إلى ما هو جديد] من مناهج [وآليات] دولية ملموسة، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية. ولذا، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى [الالتزام] [الالتحاق] ["بصندوق التضامن الرقمي" و] "بجدول أعمال التضامن الرقمي" [كما هو وارد في خطة العمل]، وذلك للمساعدة في سد الفجوة الرقمية، وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يؤدي إلى إيجاد فرص رقمية وتسخير إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية.

نص بديل 58. ولكي يتسنى بناء مجتمع معلومات عالمي وجامع، سوف نعتمد على التماس نهج وآليات ملموسة تشمل المساعدة المالية والتقنية وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. ولذا، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى *الالتزام* "بجدول أعمال التضامن الرقمي" المعروض في خطة العمل *ودراسة إنشاء صندوق تضامن رقمي طوعي بما في ذلك طرائق عمله* للمساعدة على سد الفجوة الرقمية وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يؤدي إلى إيجاد فرص رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية.

59. إن التكامل الإقليمي يسهم في تنمية مجتمع المعلومات العالمي ويجعل التعاون الوثيق داخل الأقاليم وفيما بينها أمراً لا غنى عنه. وينبغي للحوار الإقليمي أن يسهم في بناء القدرات الوطنية وفي مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع أهداف إعلان المبادئ هذا مواءمة متسقة، وأن يراعي في الوقت ذاته الخصائص الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق نرحب بالتدابير المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار هذه المبادرات ونشجع المجتمع الدولي على دعم هذه التدابير.

60. ونقرر مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، وذلك من خلال تعبئة التمويل من كل المصادر وتوفير المساعدة المالية والتقنية وإيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بما يتسق مع مقاصد هذا الإعلان وخطة العمل.

61. إن الاختصاصات الرئيسية للاتحاد الدولي للاتصالات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساعدة على سد الفجوة الرقمية والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة طيف التردد الراديوي، ووضع المعايير ونشر المعلومات، كلها عوامل ذات أهمية حاسمة في بناء مجتمع المعلومات.

جيم – نحو مجتمع معلومات للجميع يرتكز على تقاسم المعرفة

62. إننا نلتزم بتعزيز التعاون من أجل البحث عن استجابات مشتركة للتحديات التي نواجهها ومن أجل تنفيذ خطة العمل التي ستحقق رؤيتنا لمجتمع معلومات جامع يرتكز على المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان.

63. ونلتزم كذلك بتقييم ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية، مع مراعاة مستويات التنمية المختلفة، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ، بما في ذلك الأهداف المبينة في إعلان الألفية، ولتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات.

64. ويحدونا الاعتقاد الراسخ بأننا مجتمعين ندخل عهداً جديداً ينطوي على إمكانات هائلة، هو عهد مجتمع المعلومات واتساع أفق الاتصال بين الناس. وفي هذا المجتمع الناشئ يمكن إنشاء المعلومات والمعارف وتبادلها وتقاسمها وبثها عبر جميع شبكات العالم. وإذا اتخذنا التدابير اللازمة فسيستطيع الجميع في القريب العمل معاً لبناء مجتمع معلومات جديد يقوم على تقاسم المعرفة ويرتكز على التضامن العالمي وعلى تبادل فهم أفضل بين الشعوب والأمم. ونحن على ثقة من أن هذه التدابير تمهد الطريق لتنمية مجتمع معرفة حقيقي في المستقبل.

[